



تقرير عن حالات انتهاكات القوات السعودية والإماراتية لحقوق الإنسان في محافظة المهرة (بلد الأمن و السلام)

أولاً :- المنظومة الأمنية والقضائية في محافظة المهرة

إن معيار التزام الدولة بحماية حقوق الإنسان يتمثل بوجود وترتبط المنظومة القضائية والأمنية القوية كصمام أمان لحماية المواطن والدفاع عن حقوقه .

لم تتأثر البنية التحتية (المباني) للمنظومة الأمنية والقضائية بأي تدمير أو تخريب (رغم حالتها المتهالكة) بسبب الحرب التي تشهدها اليمن إلا أنها ظلت تمارس المهام المناطة بها في ظل توقف وتدھور للمنظومة الأمنية والقضائية في بقية محافظات الجمهورية .

- تتكون المنظومة القضائية في محافظة المهرة من الآتي :-



- ☒ عدد خمس محاكمة ابتدائية
- ☒ عدد خمس نيابات ابتدائية
- ☒ عدد واحد محكمة استئناف
- ☒ عدد نيابة واحد استئناف .
- ❖ عدم وجود أي نيابة أو محكمة نوعية أو تخصصية
- ❖ لم تحظى المنظومة القضائية بأي دعم ملموس من قبل قوات التحالف التي تزعزع بإعادة الأعمار وبناء المؤسسات حيث كان الإهمال متعمدا .
- ❖ حظيت المنظومة الأمنية بعدم بسيط من قوات التحالف ، إلا أن هذا الدعم كان مسيراً لتكوين ولاءات وميليشيات تابعة لها وفي خدمة مصالحها .



ثانياً :- وضع السجون وأماكن الاحتجاز في محافظة المهرة

❖ رصد مكتب وزارة حقوق الإنسان محافظة المهرة في هذا المجال وبموجب الشكاوى المقدمة له من بعض المواطنين وعمليات الرصد والتوثيق والتزول والزيارات والمقابلات (نحتفظ بها) فقد تم رصد العديد من الانتهاكات التي تمس حقوق الإنسان وكرامته في محافظة المهرة والتي مارسها عدد من المتهكين (بشخصهم أو صفتهم) نبيتها في الآتي:-

(١) السجن المركزي الغيضة :-

مورست فيه العديد من انتهاكات حقوق الإنسان من خلال إيداع عدد من المواطنين فيه بدون وجه قانوني وبعضهم لفترات زمنية طويلة دون تقديمهم للقضاء ورصدت فيه الانتهاكات التالية:-

- ✓ الإيداع دون أوامر من الجهات القضائية المختصة .
- ✓ عدم توفير الغذاء والمياه بالشكل المطلوب .
- ✓ تردي خدمات الصرف الصحي والخدمات العلاجية .
- ✓ عدم تصنيف السجناء وفصليهم (ذكور - أحداث - سوابق وغيرها) .
- ✓ الاكتظاظ وقلة العناصر وصغرها .

تجدر الإشارة إلى أن عملية المراقبة التي نقوم بها لمعرفة مدى تطور أو تقهقر حالات حقوق الإنسان لمسنا تحسن الوضع الحقوقى والقانونى لحقوق الإنسان نسبيا وتزايد العدد بسجن المهرة إبتدأ من النصف الثاني من العام ٢٠١٦م بسبب التغيير في إدارة السجن خاصة وإدارة الأمن بصفة عامة واستقرار الوضع الأمني والمجتمعي .



- ❖ يبلغ عدد السجناء في سجن المهرة (١٠٢) سجين حتى تاريخ إعداد هذا التقرير .
- ❖ عدم وجود سجن خاص بالنساء .
- ❖ عدم وجود سجن خاص بالأحداث .
- ❖ وجود عدد من السجناء الذين انقضت مدة محكوميتهم وما زالوا محبوسين على ذمة حقوق مالية للغير (معسرون) .
- ❖ لازال الاكتظاظ وقلة العناصر ونقص التهوية أحد المشاكل القائمة حتى يومنا هذا .
- ❖ ظل السجن المركزي بعيدا عن عبث الاعتقال والإخفاء القسري الذي تمارسه القوات العسكرية السعودية .



(٢) أماكن الاحتجاز (التوقيف)

تشهد أماكن الاحتجاز والتوقيف التابعة لإدارة أمن محافظة المهرة (أقسام الشرطة) ازدحاماً في أعداد المواطنين المحتجزين ، وقد رصدنا الانتهاكات التالية :-

- ✓ بقاء المحتجزين في أماكن الاحتجاز أطول من المدة المحددة قانونياً وقد يصل بقائهم إلى قربة الشهر .
- ✓ عدم تصنيف المحتجزين بحسب الفئات العمرية أو نوع الجرم أو السن وغيرها .
- ✓ صغر غرف الاحتجاز .
- ✓ عدم توفر المياه وخدمات الصرف الصحي المناسبة .
- ✓ ممارسة بعض أساليب التعذيب من قبل بعض مأموري الضبط القضائي بحق المحتجزين .

❖ ظلت أماكن التوقيف والاحتجاز بعيدة عن عبث الاعتقال والإخفاء القسري الذي تمارسه القوات العسكرية السعودية .

(٣) معتقل مطار الغيضة الدولي :-

يقع مطار الغيضة الدولي في قلب مدينة الغيضة عاصمة محافظة المهرة ، وتمارس فيه القوات العسكرية السعودية جملة من انتهاكات حقوق الإنسان تتمثل في الآتي :-



- ✓ تحويل منشأة مدنية (مطار - ميناء) إلى قاعدة عسكرية .
 - ✓ الاعتقال التعسفي والإخفاء القسري .
 - ✓ ممارسة التحقيق وهي ليست سلطة تحقيق أو مخولة بذلك قانوناً .
 - ✓ ممارسة العنف المادي والنفسي .
 - ✓ استخدام القوة العسكرية البشرية والأطقم العسكرية للترهيب والتخويف .
 - ✓ استخدام غرف حجز (انفرادية وجماعية) لتعذيب حرية الأشخاص المدنيين .
 - ✓ عدم إحالة أي معتقل لديها إلى النيابة العامة .
 - ✓ ترحيل المعتقلين إلى خارج أراضي الجمهورية .
- ❖ رفض قيادة القوات العسكرية السعودية السماح للنيابة العامة أو أية جهة رسمية أو مدنية دخول المعتقل لتقسي الحقائق .
- ❖ تصل درجة الانتهاكات التي تمارس من قبل القوات السعودية إلى مستوى جرائم ضد الإنسانية وهي جرائم لا تسقط بالتقادم .



٤) معتقل كتيبة منطقة فوجئت :-

لا تتوفر حالياً لدينا أية بيانات رصد قانونية متكاملة حول هذا المعتقل بسبب عدم السماح لنا بدخول المعتقل ، ونحن في صدد إجراء الرصد القانوني حول ما وصل إلينا من معلومات أولية وشكاوى التي مفادها قيام بعض الجهات العسكرية باعتقال بعض المواطنين في غرف خاصة لمدة زمنية ما بين أسبوع وعشرة أيام ، ومن ثم اقتيادهم إلى جهة مجهولة (إخفاء قسري) ، وهذه المعلومات في إطار التحليل والفحص لهذه المعطيات ومن بعدها سوف نتخذ الإجراء المناسب في تحريك عملية الرصد أو إيقافها .

ثالثاً: الاستحداث العسكري للقوات السعودية في أراضي محافظة المهرة

قامت القوات العسكرية السعودية وبتواطئ مع بعض من رموز السلطة المحلية وبعيداً عن مراقبة موافقة السلطة المركزية المتمثلة بالشرعية باستحداث العديد من الثكنات العسكرية القريبة من مساكن ومناطق المواطنين وأماكن عملهم ومصدر رزقهم ومنها ما أدى إلى إجلاء الساكنين عن هذه المواقع المسيطر عليها بالقوة العسكرية ومنها:-



- ✓ القاعدة العسكرية مطار الغيضة الدولي .
- ✓ الثكنة العسكرية ميناء نشطون البحري .
- ✓ الثكنة العسكرية منطقة فوجئت مديرية حات .
- ✓ الثكنة العسكرية منطقة عتاب مديرية سيحون .
- ✓ الثكنة العسكرية منطقة جدوه مديرية حصوين .
- ✓ الثكنة العسكرية منطقة درفات مديرية سيحون .
- ✓ الثكنة العسكرية منطقة تهالة مديرية الغيضة .
- ✓ جلب ترسانة عسكرية كبيرة من السلاح الخفيف والمتوسط والثقيل إلى داخل المحافظة الآمنة.
- ✓ تسليح بعض القبائل بأسلحة خفيفة ومتعددة .
- ✓ إنشاء مليشيات مسلحة تضم عناصر من خارج المحافظة .



❖ ملخص الحالة الأمنية

- ✓ رصد عدد (١٥) حالة انتهاك بسبب حرية التعبير و الرأي .
- ✓ رصد عدد (٤) حالة انتهاك بسبب الرأي القانوني .
- ✓ رصد عدد (٥) حالة إخفاء قسري .
- ✓ رصد عدد (١٠) إقصاء وظيفي .
- ✓ رصد عدد من الاعتصام الجماهيري و المستمرة الرافضة لتحويل المنشاة المدنية إلى ثكنات وقواعد عسكرية .

❖ ملخص الحالة المجتمعية و المدنية

شهدت مدينة الغيضة عاصمة محافظة المهرة العديد من الوقفات الاحتجاجية والاعتصامات الشعبية السلمية المعبرة عن الرفض المجتمعي و المدني والذي عبر عن رفضه للاتي :

- ✓ عسكرت الواقع المدنية والخدمية .
- ✓ تشكيل المليشيات المسلحة خارج مؤسستي الأمن و الدفاع .
- ✓ استحداث الثكنات و النقاط العسكرية .
- ✓ تسليح بعض القبائل .
- ✓ تكديس الترسانة العسكرية من السلاح الثقيل داخل المحافظة .
- ✓ الإقصاء الوظيفي .
- ✓ تهميش دور المجالس المحلية المنتخبة من قبل الشعب .
- ✓ تزايد حركة الطيران العسكري المبالغ في عدد رحلاتها من وإلى مطار الغيضة الدولي .

خامساً : الاستغلال الاقتصادي :-

- ✓ البدء في إنشاء أنبوب نفطي يمتد من السعودية إلى ميناء نشطون دون الرجوع إلى الحكومة الشرعية أو السلطة المحلية ، مما أدى إلى غضب شعبي والخروج في اعتصامات لإيقاف هذا المشروع .
- ✓ تهيئة ميناء نشطون لخدمة المصالح السعودية والسيطرة التامة على الميناء لتحديد السلع والبضائع التي سيسمح بدخولها للمهرة .



الرقم: (٢١)
التاريخ: ٢ محرم ١٤٤٠ هـ
الموافق: ١٣ سبتمبر ٢٠١٨ م

الجمهورية اليمنية
وزارة حقوق الإنسان
محافظة المهرة

رابعاً : التوصيات :-

من خلال ما تم استعراضه ، فإننا نوصي وبصورة عاجلة اتخاذ الآتي :-

- ✓ ضرورة قيام النيابة العامة بدورها القانوني للسماح بدخول معسكر مطار الغيضة الدولي والثكنة العسكرية في ميناء نشطون البحري بمدينة الغيضة وتفتيشه واستلام الشكاوى من الضحايا أو ذويهم تمهيداً لإجراء التحقيقات القانونية .
- ✓ منح السلطة المحلية فرض سيطرتها الإدارية والإشرافية على كامل الوحدات الإدارية والعسكرية بالمحافظة وفقاً للقانون اليمني .
- ✓ تكاتف جميع منظمات المجتمع المدني للضغط على الجهات المعنية بالحفظ وحماية حقوق الإنسان .
- ✓ إلزام قيادة القوات العسكرية السعودية والإماراتية باحترام السيادة الوطنية والدستور والقانون وعدم ممارسة أي أعمال مخالفة لهما وإغلاق المعتقلات التابعة لها .
- ✓ إحالة مرتكبي الانتهاكات إلى القضاء لمحاكمتهم كون جرائم حقوق الإنسان لا تسقط بالتقادم .
- ✓ دعوة المنظمات الدولية والإقليمية المختصة بمجال انتهاكات حقوق الإنسان إلى زيارة المحافظة للإطلاع عن كثب للانتهاكات والضحايا وتقصي الحقائق .

علي عبد الله عفرار
مدير مكتب وزارة حقوق الإنسان
محافظة المهرة

٢٠١٨